الأمم المتحدة A/73/PV.82

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٨٢**

الاثنين، ٢٠ آيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

نظراً لغياب الرئيسة، تولّت الرئاسة السيدة إيميني (ناميبيا)، نائبة الرئيسة.

البندان ٣٢ و ١١٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام (A/73/724)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/73/829)

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة. كما نشكر رئيس ونائب رئيس لجنة بناء السلام على إشرافهما القيّم.

بوصفنا عضواً في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام عند إنشائها، وبما أننا عملنا فيها أربع مرات، تقدّر إندونيسيا النهج الشامل لضمان أن يظلّ الحفاظ على السلام موضوعاً حيوياً للجنة. إن إندونيسيا يحدوها الأمل في أن مناقشةُ اليوم المشتركة، تمشياً مع القرارين التوأم لعام ٢٠١٨ (قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٢ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨))، لن تشجع لجنة بناء السلام فحسب بل هيئات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن الشركاء من خارج الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، على العمل بمزيد من التآزر.

وتودّ إندونيسيا أن تؤكد على ما يلي.

أولاً، في الوقت الذي لا توجد فيه جهة فاعلة واحدة يمكنها وحدها التخفيف من حدة النزاعات، تؤدي لجنة بناء السلام دوراً فريداً في تعزيز الاتساق الحكومي من خلال ولايتها التي تشمل كلّ الركائز. إنها هيئة لا غنى عنها بين الفروع الرئيسية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. ولذلك، فإننا نرحب بالاجتماعات المشتركة بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن التركيز الأكثر شمولاً في العام الماضي على منطقة الساحل. ويحدونا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الأمل في أن يتعزز هذا النهج التعاوني، بما في ذلك مع مجلس الأمن. وهناك مزاياهامة لمجلس الأمن في مواجهة التحديات المعقدة التي يواجهها عن طريق الاستفادة الكاملة من منظور وخبرات اللجنة في الأجل الطويل، ليس بشأن البلدان قيد نظر اللجنة فحسب، بل أيضاً بشأن استعراض ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

ثانياً، كانت النقطة الرئيسية في إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة في العام الماضي هي إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام ومواءمة هذه الركيزة بدقة مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان من أجل تعزيز التنسيق بين مختلف الركائز. والآن وقد تبينتْ إعادةُ هيكلة لجنة بناء السلام، سيكون مفيداً جداً للأمانة العامة والدول الأعضاء تحليلُ اللجنة للكيفية التي تم بها الوفاء بهذا الهدف بنجاح، ولا سيما فيما يتعلق بالأثر في الميدان، حيث لذلك أكبر الأثر. إن تمريناً رسمياً أو غير رسمي من جانب لجنة بناء السلام في هذا الصدد، بغية تصحيح المسار، سيكون موضع ترحيب.

ثالثاً، إن خطة الحفاظ على السلام، مهما تكن لها من أهمية حاسمة، لن تنجح إذا لم تتوفر الموارد المالية الكافية لها. لقد عملت إندونيسيا والنرويج معاً بوصفهما مركزي تنسيق مشترك للجنة بناء السلام بشأن التمويل من أجل بناء السلام في عامي ٢٠١٧-٢٠١٨. ويحدونا الأمل في أن يجري تعزيز الجهود الرامية إلى توسيع نطاق خيارات التمويل باعتبار ذلك مجالا رئيسيا للسياسة العامة للجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى المعونة والمنح، من المهم بشكل حيوي تسخير الاستثمارات المحلية والدولية والتجارة والموارد المالية الابتكارية. وينبغي الاستفادة من وسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات المعلومات الحديثة من أجل زيادة فعالية التمويل البالغ الصغر، وكذلك تعليم المهارات في المناطق النائية. ولإندونيسيا خبرة مباشرة في العديد من تلك المجالات. ونحن على استعداد لمواصلة تشاطر معارفنا وتقديم المساعدة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية. كما قمنا في عام ٢٠٠٨ بدور الميسر لاجتماعات فرقة عمل معنية بالسياسات في لجنة بناء السلام لدراسة التعاون مع القطاع الخاص من خلال التركيز على عناصر غير تقليدية. ولا تزال النتائج التي حققتها تلك الاجتماعات تعود بالفائدة الكبيرة على عمل لجنة بناء السلام.

رابعا، تشيد إندونيسيا بصندوق بناء السلام بوصفه مصدرا حفازا ومتجاوبا للتمويل في كثير جدا من الحالات الحرجة. ويدل اعتماده لمبلغ ١٨٣ مليون دولار لأربعين بلدا في عام ٢٠١٨، مع اتساع قاعدة الموارد، على ثقة أصحاب المصلحة في أداء مهامه. ونشيد بأن نسبة ٤٠ في المائة من الأموال المعتمدة للتمويل في العام الماضي كانت بهدف تمكين المرأة، وهو أمر يشكل عنصرا أساسيا في بناء السلام. ومع ذلك، فإننا نرى أيضا أنه يمكن زيادة المخصصات الأخيرة للاستثمار، والتي بلغت نسبتها ٢٧ في المائة لبناء السلام و ٢٠ في المائة للبعثات السياسية الخاصة. ولا تزال إندونيسيا مؤيدا قويا للصندوق. ونرحب بالتدابير المذكورة في تقرير الأمين العام (A/73/829) من أجل تعزيز الرقابة على الأموال والمشاريع، فضلا عن الجلسة المعقودة للاستماع إلى خبرات البلدان. ومع ذلك، كما ذكرنا في العام الماضي، ينبغي استكمال ذلك أيضا بالحصول على تعقيبات مباشرة، عن طريق وسائط الإعلام، من المجتمعات المحلية التي تُنفذ فيها مشاريع يمولها الصندوق.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه إذا كنا نريد استمرار بناء السلام والحفاظ على السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا بد من وجود شركاء ورفقاء وحلفاء أقوياء يلتزمون التزاما كاملا بتفعيل مسؤولياتهم داخل الأمم المتحدة وخارجها. ومن جانبها، ما برحت إندونيسيا تعمل بلا كلل للمساعدة في كفالة تحقيق السلام والاستقرار للجميع، وستواصل القيام بذلك.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون على عقد هذه الجلسة اليوم، ونشكر الرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام، السفير غييّرمو فرناندیس دي سوتو بالديرّاما، ممثل كولومبيا، والسفير يون جينغا، ممثل رومانيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين (انظر A/73/PV.81) وعلى جهودهما الدؤوبة على رأس اللجنة. ولا تزال المساعدة في مجال بناء السلام إحدى أكثر الأدوات فعالية في مجموعة الأدوات المتاحة لدى الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى الدول في حالات ما بعد انتهاء النزاع والحيلولة دون اندلا ع هذه النزاعات مجددا. وما برحت لجنة بناء السلام تضطلع بدور رئيسي في تلك الجهود على مدار ما يقرب من عقدين من الزمن، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية ومنصة لمد الجسور على السواء، حيث يمكن للمشاركين الحصول على معلومات عن آراء طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن المسائل الراهنة. ويدل الاهتمام الذي تبديه الدول ذاتها بإدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام على مدى فعالية عملها والمساعدة التي يُحتمل أن تقدمها. وليس من قبيل المصادفة أنه بالإضافة إلى التشكيلات القطرية لبوروندي وليبريا وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، ترد طلبات للحصول على مساعدة من لجنة بناء السلام من بلدان أخرى بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في مجال بناء السلام، كما تواصل عملية مناقشة المسائل الإقليمية بموافقة جميع الدول في المنطقة المعنية تطورها.

وفي الوقت نفسه، يظل المبدأ الرئيسي الذي يوجه عمل اللجنة وسائر مبادرات بناء السلام والحفاظ على السلام الأخرى هو الملكية الوطنية، والذي يقضي بأن تقوم الحكومات بتحديد وتنفيذ أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام، استنادا إلى احتياجات مجتمعاتها. وكما شهدنا في الممارسة العملية، تكون المساعدة الدولية لبناء السلام أكثر فعالية عندما تُقدم في ظل الاحترام الكامل لسيادة البلدان المضيفة وعلى أساس أولوياتها.

ونؤيد الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام من أجل تحسين فعالية المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان الخارجة من النزاع من خلال الأمم المتحدة. ومع ذلك، من المهم للغاية كفالة أن تتصرف لجنة بناء السلام بشكل صارم في إطار الولاية المنوطة بها، وألا تسعى إلى أن تحل محل هيئات أخرى.

ويتطلب العديد من برامج المساعدة المقدمة للدول في بناء السلام والحفاظ عليه التنسيق السليم وتقسيم العمل بشكل مناسب. ولا يمكن تحقيق النتائج المرجوة إلا من خلال إجراءات جماعية ومحددة الأهداف لا تُسبب تضاربا بين اختصاصات الهيئات. وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بالترابط النظري بين حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، من الضروري أن نفهم أن التنمية وحدها لا يمكن أن تضمن تحقيق السلام، في حين أن إحلال السلام لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية. لذا، من المهم للغاية عدم الاكتفاء بالنظر في هذه الصلات، ولكن فهم الاختلافات بوضوح بين مقاصد هذه العمليات، وفهم أي من أجهزة أو هيئات الأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز كل مجال من هذه المجالات.

ونرى أن لجنة بناء السلام لديها القدرة على تحسين نوعية الخدمات الاستشارية التي تقدمها إلى مجلس الأمن بناء على طلبه بشأن المواضيع القطرية المدرجة على جداول أعمال الهيئتين. وكان البيان الرئاسي الصادر عن المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (S/PRST/2018/20) بمثابة تأكيد إضافي لذلك. ونعتقد أن قيمة اللجنة تكمن في قدرتها على إبلا غ المجلس باحتياجات بناء السلام للدول التي تستضيف بعثات حفظ السلام. وسيكون اتباع نهج شامل، بما في ذلك تحليل أولويات الحكومات المضيفة، وآراء المجتمع المدني وتوقعاته وتقييمات ممثلي منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية الوطنية والدولية، إضافة مفيدة للغاية إلى تقارير الأمين العام، ولا سيما خلال المراحل الانتقالية لعمل عمليات حفظ

السلام. وتكتسي هذه القيمة المضافة وأهمية توصيات لجنة بناء السلام أهمية حاسمة عندما يتعلق الأمر بإمكانية نظرها في أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد انقضت ثلاث سنوات منذ أن اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن القرارين التوأمين (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) بشأن استعراض هيكل بناء السلام، إلا أن النقاش في الأمم المتحدة بشأن إدخال مزيد من التحسينات على المساعدة التي تقدمها المنظمة للدول في مجال بناء السلام وحفظ السلام لا يزال محتدما كما كان دائما. وقد أسهم الأمين العام أنطونيو غوتيريش إسهاما كبيرا في ذلك النقاش من خلال التقرير الذي قدمه عن الموضوع في عام ٢٠١٨ (S/2018/43). ومن خلال القرارين التوأمين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن في العام الماضي (القرار ٢٧٦/٧٢ والقرار ٢٤١٣ (٢٠١٨))، أكدت الدول مجددا عزمها على مواصلة دراسة المقترحات الواردة فيه. كما نتطلع إلى تقرير الأمين العام المقبل، الذي سيتوسع في نطاق توصياته، ليشمل المسائل المتعلقة بتمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام.

ويضطلع صندوق بناء السلام بدور هام في هذا الصدد، وقد أثبت أنه أداة يعول عليها للتمويل السريع والمحدد الأهداف. والتحسن العام في نتائج برامج الصندوق وزيادة الفعالية في تنفيذ مشاريعه الرئيسية يشهدان على ذلك، وهما أمر مشار إليه في تقرير الأمين العام السنوي (A/73/829). ومن المهم أن الهدف من العديد منها هو تحقيق المصالحة الوطنية وتشجيع الحوار السياسي وتنفيذ مشاريع في المجال الاجتماعي وتعزيز مؤسسات الدولة. ونعتقد أنه من المهم تحسين التنسيق بين أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والإجراءات التكميلية لهما، الأمر الذي سيساعد في القضاء على تجزؤ المساعدة في مجال بناء السلام وتفادي أي ازدواجية في الجهود، كما أنه سيجعل أنشطة الصندوق أكثر شفافية. ويجب أن يكون أي دعم دولي مقدم من خلال الصندوق متماشيا تماما مع الاستراتيجيات والأولويات المحددة على الصعيد الوطني.

وفي نهاية المطاف، من المهم أن نتذكر أن الهدف الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام هو مساعدة الدول على بناء قدراتها بحيث تتمكن من التصرف في المستقبل من دون المساعدة الدولية وأن تكون قادرة هي ذاتها على مساعدة الدول الأخرى المحتاجة.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقريره (A/73/829) عن صندوق بناء السلام، كما نشكر رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة بناء السلام على تقرير اللجنة (A/73/724). ونهنئهما على الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مختلف مجالات بناء السلام والحفاظ على السلام في جميع أنحاء العالم.

وأعرب عن تقديري العميق للقيادة العملية للسفير فرناندیس دي سوتو بالديرّاما، الممثل الدائم لكولومبيا، في المضي قدما بعمل اللجنة. وقد عدت للتو من بلده الرائع بعد زيارة ميدانية قام بها مجلس مشترك من الصناديق والبرامج.

في مقاطعة نارينيو بكولومبيا، اجتمعنا مع الجهات الفاعلة في مشروع صندوق بناء السلام واطلعنا بشكل مباشر على العمل الشاق لبناء السلام في إطار عملية السلام والمصالحة في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام التاريخي.

ومنذ البداية، انخرط وفد بنغلاديش في جميع جوانب حفظ السلام وبناء السلام بطريقة مثمرة وبناءة تقوم على النهج القائم على القيم. ونتطلع إلى مواصلة جهودنا مع الأعضاء الآخرين في لجنة بناء السلام لضمان التنفيذ والمتابعة المناسبين للخطة التطلعية الواردة في التقريرين.

ولأسباب واضحة، فإن التقريرين بهما العديد من العناصر المشتركة. ويشدد التقريران على بناء التماسك والتآزر بين مختلف

الجهات الفاعلة والوكالات والعمليات، بما في ذلك مختلف أجهزة هيكل بناء السلام. ويقدر التقريران قيمة الدور المركزي للملكية الوطنية والقيادة الوطنية في بناء السلام، وهو في الواقع أمر بالغ الأهمية.

وبشكل أساسي يجسد تقرير لجنة بناء السلام العمل الجدير بالثناء للتشكيلات القطرية. وعلى الرغم من أن عمل كل منهما قد يتباين في نواح عديدة، هناك أيضا بعض أوجه التشابه الهامة. ويمكننا تحقيق الإثراء من كل تشكيلة بمقارنة عناصرها وتبادل الخبرات وتشكيل منابر لإجراء حوارات فيما بين التشكيلات القطرية. ونشعر بالتشجيع إزاء الجهود الرامية إلى كسر العقلية الانعزالية في تنفيذ خطة بناء السلام والحفاظ على السلام. ومن خلال عقدها للاجتماعات وأدوارها الاستشارية، ينبغي للجنة بناء السلام العمل على زيادة تعزيز هذه الجهود، لا سيما من أجل تحقيق التقارب بين جميع الأطراف الفاعلة للركائز الثلاث للأمم المتحدة. وأوجدت الإصلاحات الإدارية التي قام بها الأمين العام، حتى في هذه المرحلة المبكرة جدا، زخما جيدا لتحقيق هذا الهدف الهام.

ونقدر تركيز تقرير لجنة بناء السلام على إقامة الروابط بين التوصيات والتنفيذ من خلال الملكية الوطنية وبناء الشراكات. وبما أن الدور الرئيسي للجنة هو أن تعمل كحلقة وصل فيما بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، فإننا نرى جدوى في تجديد تركيز اللجنة على التنفيذ من خلال تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع البنك الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونعتقد أن هذا النهج يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف بناء السلام والحفاظ على السلام المختلفة في جميع المجالات، ولا سيما حماية المدنيين وبناء المؤسسات وتمكين المرأة والشباب.

ويسرنا أن نرى نجاح الصندوق في اجتذاب الأموال من عدة جهات مانحة، بل إنه تجاوز أهداف خطته الاستراتيجية الحالية. وفي الواقع، شهد صندوق بناء السلام تطورا كقصة نجاح لصندوق مشترك وصمد أمام اختبار الزمن كمنحة مرنة وحفازة لاستكمال جهود السلام العالمية. لكننا في ملاحظة تحذيرية، نود أن نقترح ألا يتبع نهجا توسعيا مفرطا من حيث مجالات أولوياته وتركيزه. وعلى مر السنين، أسس الصندوق مكانته التشغيلية ومزاياه النسبية. ومن المتوقع أن تحقق الاستثمارات في هذه المجالات أفضل النتائج. وأعماله ذات القيمة المضافة في مجالات تعزيز التماسك الاجتماعي وتقديم الخدمات العامة وبناء المؤسسات وتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب جديرة بالثناء. وقد أثلج صدرنا أن ٤٠ في المائة هذا العام من أموال الصندوق خصصت لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفي إطار تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الصندوق، فإن الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام والصندوق من خلال تحسين تدفق المعلومات جهود مشجعة للغاية. ولكن لمواصلة تلك الجهود، لعل الأهم هو كفالة زيادة التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به وتعبئة المزيد من الدعم السياسي لعمل صندوق بناء السلام. وفي هذا الصدد، نكرر دعوة الأمين العام إلى إحراز تقدم كبير.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشاطركم أفكار وفد بلدي الأولية بشأن استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل بناء السلام. وإذ نتطلع إلى الأمام، يجب علينا أيضا تقييم تنفيذ الدورة الاستعراضية الحالية، ولا سيما التزاماتنا المشتركة في القرارين التوأم التاريخيين (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43) الذي نؤيده. فلنستخدم حكمتنا الجماعية لإجراء استعراض ناجح لهيكل بناء السلام في ٢٠٢٠ بغية مواصلة عملنا من أجل تحقيق السلام الدائم والمستدام في جميع أنحاء العالم.

السيد جايتي (غامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود غامبيا أن تهنئ سعادة السيد يون جينغا، سفير رومانيا وممثلها الدائم

لدى الأمم المتحدة، على رئاسته الناجحة لجنة بناء السلام، وخلفه الرئيس الحالي للجنة، السيد غييرمو فيرنانديث دي سوتو بالديراما، سفير كولومبيا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، على رئاسته لأعمال اللجنة.

يود وفد بلدي أن يشكر الرئيسة على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن البند ٣٢ المعنون ”تقرير لجنة بناء السلام“ والبند ١١٣ المعنون ”تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام“.

غامبيا اليوم تتمتع بالسلام والاستقرار بفضل الدعم والتضامن الذي تتلقاه من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والإقليميين. واضطلعت لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام بأدوار حاسمة الأهمية في دعم السلام والعدالة الانتقالية في غامبيا. ولا نزال نشعر بالامتنان للمشاركة المستمرة والدؤوبة للجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام في غامبيا. ومن خلال إسداء المشورة في مجال السياسات والدعم المالي الفوري، تمكنا من الشروع في تحقيق العدالة الانتقالية وسيادة القانون وبرامج إصلاح قطاع الأمن. ونقوم الآن ببناء وتوطيد السلام الذي حققناه.

وفي العام الماضي، عقدت غامبيا والاتحاد الأوروبي بمشاركة شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف والإقليميين بنجاح اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في بروكسل. ونشكر شركاءنا على تعهداتهم بتقديم الدعم والالتزام بالتنمية الطويلة الأجل في غامبيا. وقد التزمت لجنة بناء السلام بتعهد مالي كبير في بناء السلام والحفاظ على السلام في غامبيا في مؤتمر بروكسل. ونحن ممتنون لجميع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين على الالتزامات السخية. ومهمتنا الآن هي الدعوة إلى الوفاء على نحو ملموس بالتعهدات التي التزمنا بها. ونحن ممتنون لسخاء صندوق بناء السلام. ونشارك أيضا في الدعوة إلى توفير المزيد من الموارد الموجهة إلى الصندوق، لأنه يساعد المجتمعات الضعيفة في التغلب على تحديات النزاع.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشيد بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.83) في العام الماضي، الذي شاركت فيه غامبيا على أعلى المستويات، وقدمت معلومات مستكملة عن الحالة في غامبيا، بما في ذلك أولوياتنا بشأن السلام المستدام. ويحدونا الأمل في أن تسهم الاستنتاجات التي خلص إليها ذلك الاجتماع إسهاما كبيرا في جهودنا الجماعية للضغط من أجل تحقيق السلام والأمن في مختلف حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة لنا في غامبيا، ترتكز الخطة الإنمائية الوطنية على حاجتنا إلى توطيد السلام وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام سيادة القانون. وهدفنا الرئيسي هو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لشعوبنا في بيئة سلمية ومستقرة.

لقد تعلم وفد بلدي دروسا مفيدة من انخراطنا مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام ومما قدماها من دعم حاسم من خلال صندوق بناء السلام. فقد أحدثت التعبئة المبكرة وتدخل الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام في الوقت المناسب أثرا حاسما في الدعم الذي قدماه إلى حكومتنا الجديدة في غامبيا. وأنشئ منبر للملكية الوطنية من خلال تلبية الاحتياجات المحددة للحكومة. وكان العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالغ الأهمية في إيجاد الشركاء المناسبين للتغلب على التحديات الرئيسية في المرحلة الانتقالية.

ومكّن هذا أيضا من تقاسم الأعباء وتحسين التنسيق بين الحكومة ومختلف الجهات الفاعلة.

وبينما نوطد المكاسب الديمقراطية، سنواصل التعويل على الدعم من الأمم المتحدة وهيكل بناء السلام التابع لها بوصفهما شريكين من أجل بناء السلام والحفاظ عليه. وسنواصل أيضا دعوة شركائنا الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف والإقليميين إلى دعم خطتنا الإنمائية الوطنية. وستكون هذه الخطة بداية

عهد جديد من التنمية المستدامة، والحوكمة الديمقراطية، واحترام سيادة القانون والسلام الدائم.

إن العمل الحاسم في مجال بناء السلام الذي يقوم به هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام جدير بالمزيد من الدعم من جميع الدول الأعضاء والشركاء. وفي هذا الصدد، فإن الشفافية المطلقة في الحفاظ على السلام هي السائدة اليوم في غامبيا. وتُمارس هذه الشفافية عن طريق الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها النائب العام ووزير العدل في غامبيا إلى لجنة بناء السلام. وتقع مسؤولية السلام المستدام في الأجل الطويل على عاتق الجميع، ونحن ندعو الجميع إلى مواصلة مشاركتهم والتزامهم الثابت بهذه القضية.

السيد كاي – كاي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير فيرناندیث دي سوتو فالديراما، ممثل كولومبيا على ما بذله من جهود حتى الآن في دفع جدول أعمال اللجنة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر السفير أيون جينغا، ممثل رومانيا على بيانه الدقيق لأعمال الهيئة في العام الماضي. أتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام المساعد فرناندیث – تارانكو، ممثل مكتب دعم بناء السلام وفريقه على ما بذلوه من جهود في دعم عمل لجنة بناء السلام، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الصندوق بناء السلام.

إن هذه المناقشة مهمة وحسنة التوقيت إذ نقترب من عام ٢٠٢٠ حيث سيجري الاستعراض الاستراتيجي للترتيبات الحالية في مجال بناء السلام والحفاظ عليه.

وبوصفنا بلدا مستفيدا من أنشطة الدعوة والقدرة التنظيمية للجنة بناء السلام والتمويل من صندوق بناء السلام، فإننا سعداء جدا إزاء التقدم الذي أحرزته اللجنة في دعم البلدان التي تشهد نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ ونقدر عمل اللجنة بشأن تعزيز القضايا الجنسانية، وإعطاء الأولوية لتمويل أنشطة بناء السلام وبناء الشراكات من أجل بناء السلام والحفاظ عليه.

وبوصف سيراليون بلدا ينتمي لإحدى أقدم التشكيلات، فإنه ممتن للجنة بناء السلام والجهات المانحة على دعمه الثابت على مدى ١٤ عاما. ويمكننا أن نشهد أنه في نهاية عمليات حفظ السلام في بلد ما، توجد الثغرات الرئيسية الأربع التالية: الفجوة التمويلية؛ والفجوة في التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين؛ والفجوة في ثقة السكان في سلطاتها، ولا سيما في المجتمعات المحلية التي اعتمدت على حفظة السلام لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب؛ وأخيرا، الفجوة في الإدارة، ولا سيما في قطاع الأمن. وتتسم لجنة بناء السلام بأهمية بالغة لسد تلك الفجوات.

اليوم، قطعت سيراليون شوطا طويلا في جهودها الرامية إلى بناء السلام. ومنذ نهاية حربنا الأهلية في عام ٢٠٠٢، أجرينا أربعة انتخابات رئاسية وتشريعية وأربعة انتخابات محلية. وأجرينا أيضا ثلاثة تغييرات في الحكومة بعد هذه الانتخابات، إذ انتقلت مقاليد الحكم من الحزب الحاكم إلى المعارضة مع ما يصاحب ذلك من نتائج. وفي جميع هذه الحالات، فإن العمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك لجنة بناء السلام والشركاء الإقليميون، بالغ الأهمية. واليوم، سيراليون بلد من البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

وفي المستقبل، نتشاطر التوصيات المقدمة في التقرير (A/73/724) ومن العديد من الدول الأعضاء اليوم. بالإضافة إلى ذلك، نود أن تنظر لجنة بناء السلام في ما يلي.

أولا، نود أن تنظر اللجنة في اتباع نهج إقليمي إزاء بناء السلام. بالإضافة إلى المنطقة الساحل، حيث الأمر واضح، ربما كان من الحصافة البدء في التفكير في بلدان اتحاد نهر مانو: سيراليون وليبريا وكوت ديفوار وغينيا، إذ يمكن للأنشطة والبرامج العابرة للحدود أن تسهم في منع نشوب النزاعات، وتحقيق التنمية في تلك المنطقة.

ثانيا، فيما يتعلق بالتمويل، ينبغي للجنة بناء السلام أيضا أن تبدأ في إشراك أكبر للقطاع الخاص كي تحدد المجالات التي

يمكنه أن يستثمر فيها في بعض هذه البلدان من أجل المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المبكرة.

ثالثا، نوصي بأن تقوم لجنة بناء السلام بمرافقة سيراليون في رحلتها الحالية نحو إنشاء لجنة للسلام والوئام الوطني، بهدف وحيد هو توفير حيز يتيح المجال أمام الأشخاص العاديين لتولي زمام الأمور ووضع آليات لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، فضلا عن بناء السلام المستدام في البلد.

ستقدم سيراليون استعراضها الوطني الطوعي الثاني عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه. وسننظم، تماشيا مع لجنة بناء السلام، مناسبة جانبية لعرض الخطة الإنمائية الوطنية في سيراليون من أجل مواصلة توطيد العلاقة بين التنمية والحفاظ على السلام.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود من ٣٢ إلى ١١٣.

تقرر ذلك.

البند ٥٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/73/525/Add.1)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد تم توضيح مواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة في إطار اللجنة، وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. ولذلك، إذا لم يقدم اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروض عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستقتصر البيانات إذن على تعليلات التصويت. هل لي أن أذكّر الدول الأعضاء أنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أنه:

”حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، ينبغي للوفد، تعليل تصويته مرة واحدة فقط، ما أمكن، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أن أذكر الوفود أيضاً بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة تعليلات التصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتُبعت في اللجنة، ما لم تُخطر الأمانة العامة بخلاف ذلك مسبقاً.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٩٣/٧٣).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق

مذكرة من الأمين العام (A/73/608/Add.1)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٢/٤٥٠، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد انتخبت، في جلستها العامة الحادية والخمسين المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، خمسة أعضاء في اللجنة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. كما يذكر الأعضاء أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٨ هاء، المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أرجأ ترشيح عضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضو واحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، لتنتخبهما الجمعية العامة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛ وعضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وفي هذا السياق، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام ترد في الوثيقة A/73/608/Add.1. وعلى النحو المبين في تلك الوثيقة، رشّح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٩ جيم، المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٩، باراغواي لكي تنتخبها الجمعية العامة لشغل مقعد ظل شاغراً في لجنة البرنامج والتنسيق، وذلك لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري. ومع ذلك، أود أن أُذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١، التي تنص على أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية هي القاعدة حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم تقديم طلب من هذا القبيل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): إن عدد الدول المرشحة من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يساوي عدد المقاعد الواجب ملؤها في تلك المجموعة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان انتخاب باراغواي عضواً في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؟

تقرر ذلك (المقرر ٤١٠/٧٣ باء).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ باراغواي على انتخابها عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق.

وأُبلغَ الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٩ جيم، أن يرجئ مرة أخرى ترشيح عضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لكي تنتخبه الجمعية لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وعضو واحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لكي تنتخبه الجمعية العامة لفترة

عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٦ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.